

نقد الأخطاء لتحسين الأداء

اليمين [1]



يختلف العدوان السعودي على اليمن في الستينيات عن العدوان السعودي هذه الأيام. كانت المملكة لا تملك حرية التحرك من دون إذن أميركي مباشر، وكانت السياسة الأميركية متماسكة على غير ما هي عليه الآن (من صراع بين الكونغرس الجمهوري وبين أوباما، مثلاً، لكن من ضمن سياسات الهيمنة والجبروت العالمية). لكن بالرغم من الفروقات، وبالرغم من المسؤولية الأميركية المباشرة وغير المباشرة عن العدوان الخليجي الماضي والحاضر، فإن قدرة المملكة على التحرك الواسع والوحشي اليوم تستفيد من تنامي وتطور التحالف السعودي - الإسرائيلي. كان العدو الإسرائيلي في الستينيات يسعى بشتى الوسائل لتخريب مصالح واستقرار عبد الناصر ومشروعه القومي العربي الشامل. وكانت الأنظمة والحركات الرجعية الحليفة المنطقية لدولة العدو الإسرائيلي ولأميركا على حد سواء (كان كينيدي في مجالسه الخاصة يسجل المفارقة انه يجد نفسه أقرب إلى الأنظمة الجمهوريّة في العالم العربي من الملكيّة، لكن كلامه كان من باب التسلية فقط ولم يؤثر في السياسة إلا من حيث فتح حوار غير مؤثر مع جمال عبد الناصر).

وكما ان الحكم السعودي الحالي وأعوانه المحليين المبتاعين من قبله (وحده وليد جنبلاط حليف محلي بالمجان لال سعود، لأن الرجل معروف باستقامته ونزاهته ومبدئيته) يصوّرون في الإعلام خطر مؤامرة إيرانية شيعية عالمية، فإن الحكم السعودي في الستينيات صوّر مؤامرة شيوعية كافرة ضده. وكان الإمام أحمد مهوساً بخاطر الاشتراكية وكتب شعراً في ذلك. هذا ما كشفه عبد الناصر في خطبه آنذاك قائلاً: «بطلعوا وبيقولوا ان العدالة الاجتماعية كفر، وأن تكافؤ الفرص والمساواة كفر» («الأهرام»، 10 كانون الثاني، 1963). وقد كان «الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية» مناقضاً في فكره التقدمي لكل ما يمثله آل سعود وأعوانهم من رجعية، حتى أنه تحدّث عن المساواة بين الجنسين، فيما كان الرق لا يزال سارياً بالقانون في مملكة القهر الوهابي وكان الإمام بدر يعارض بقوة تعليم البنات بذريعة الحرص على الدين. كان الملك فيصل صريحاً في معارضته للإصلاح في سياساته وردّ على سؤال من صحيفة «الحياة» (المالية له) عن اتجاه للإصلاح بالقول: «الحقيقة أنه لا يوجد شيء جذري يستحق التنظيم أو التعديل» («الحياة»، 7 تشرين الثاني، 1964).

يحلو للإعلام السعودي (حتى الساعة) ان يشتمت بهزيمة عبد الناصر في حرب حزيران وحتى في حرب اليمن. يغيب عن أذهان أبواق آل سعود أن عبد الناصر دفع كلفة باهظة في حرب اليمن، وحُورّت أنظاره واستنفدت طاقاته (وعن قصد من قبل الحلف السعودي-الإسرائيلي آنذاك لكن النظام الجمهوري انتصر. كتب الموت والفناء للنظام الملكي الذي دعمه آل سعود. نبذ الشعب اليمني حكم الإمامة إلى درجة ان الإمام بدر تنصل من حكم أبيه: «كانت سنوات حكم والدي سنوات عجاج قاسية... وكنت في تلك الأيام أخالف والدي في طريقة حكمه، بل لقد عرفت معارضي له، وإني أحمل أفكاراً تخالفه كل المخالفة... وكان من الصعب ان أقتنع القبائل، مرة واحدة، بتعليم بناتها» («الرأي العام» الكويتية، 3 آب، 1965).

عن نظام كهذا كان آل سعود يدافعون. آل سعود، ومن ورائهم الصهاينة، لا يريدون للنظام العربي ان يتقدّم أو للشعب العربي ان يتحرّر. إن القضايا نفسها التي كانت وراء التدخل العسكري السعودي - الإسرائيلي في اليمن في الستينيات هي نفسها وراء التدخل الحالي، وكما كانت دولة العدو الإسرائيلي حاضرة بقوة آنذاك في العدوان على اليمن فإنها حاضرة اليوم. لكن للتدخل الحالي ظروف وملامسات وأهداف جديدة. لكن تلك قصة أخرى للأسبوع المقبل.

(يتبع)

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

سعدالله مرزعياني*

ليس النقاش في تحسين شروط الصراع، من موقع الدفاع عن المصالح الوطنية والقومية ذات الطابع التحرري، أمراً ينبغي رفضه تلقائياً بذريعة أولوية المعركة وبتكرار بانس ومبتز لشعار أن لا صوت يعلو فوق صوتها. ان ثمة حاجة، لا يجوز تجاهلها أبداً، وهي ضرورة البحث الدائم، استناداً إلى الوقائع والمعطيات للموسم، وكذلك إلى المتغيرات والمستجدات، في كل ما يتيح، معركة بعد معركة ومرحلة بعد مرحلة، تحديد السلبيات والسعي إلى التخلص منها، وكذلك تحديد الإيجابيات والعمل على تطويرها... بالوسائل الممكنة القائمة أو تلك التي ينبغي استحداثها لهذا الغرض.

هذا الأمر، أي تحسين شروط المواجهة في مجرى المعارك الوطنية والقومية التحررية الكبرى، لا علاقة له أبداً، بانحرافات وانزياحات من قبل أفراد أو جماعات، هنا أو هناك (لارتزاق أو مكاسب خاصة)، لمصلحة القوى المعادية، وهي، عموماً القوى الدولية الاستعمارية الطامعة والقوى المحلية الحليفة لها في تحقيق أهدافها.

سيكون من قبيل السذاجة أحياناً، أو التضليل غالباً، تصوير مشهد الصراع وكأن الانقسامات والأحداث والمواقف والعلاقات والسلوك... تجري جميعاً على ونيرة واحدة ووفق معادلة: كل الخير هنا وكل الشر هناك، أو بالعكس. لا شك أن ثمة ما هو عام في الصراعات الكبرى لجهة التناقض الاساسي والمصالح المتعارضة. لكن ثمة أيضاً تناقضات ثانوية مؤثرة. كذلك ثمة أساليب عادية وأخرى مرفوضة. هاتان ليستا حكراً على فريق دون سواء (بمعزل طبعاً عن عدالة القضية أو سوء القصد والهدف والنتائج). قد يلجأ فريق معتد إلى وسائل «ناعمة» ومناورة وخبيثة لتدمير أهدافه. وقد ينورط فريق مُعتدى عليه في ممارسة ردود فعل من شأنها أن ترتد عليه أو تستخدم ضده.

هنا وهناك تحضر أو تغيب التجربة والكفاءة، وكذلك القدرة على الاستفادة مما هو متاح من أدوات الصراع على عدم القدرة على ذلك. ولكل حالة أو أسلوب أو مبادرة، في هذا الاتجاه أو ذلك، ثمن ونتيجة ومردود.

الأخطر، أنه، في مجرى الحروب والمعارك العامة تنشأ أيضاً حروب ومعارك خاصة، صغيرة أحياناً، وكبيرة وأساسية، بالنسبة لأصحابها، أحياناً أخرى. أي أن أهدافاً خاصة تنمو وتتقدم إلى جانب الأهداف العامة، وصولاً إلى أن تتقدم على حسابها،



من الواجب ان يُطالب الذين يشغلون المواقع المقررة بان يحسنوا صياغة الشعارات

هك ما انتهى إليه واقم «السلطة الوطنية» هو عبء على نضال الشعب الفلسطيني؟



ضمناً أو علناً، في حالات كثيرة. هذا ما ينطبق أيضاً على الأساليب كما أسلفنا. قد نستخدم أداة نراها طبيعية، لخدمة هدف نعتقد أساسياً ونبيلاً، لكننا، من حيث لا ندرى، نحن نتيح أو نبرر لعدونا استخدام نفس الأداة بما ينقلب علينا لجهة الخلاصات العامة. هذا، مثلاً، كان يلجأ طرف ضعيف ومظلوم ومقموع، في احتجاجه وانتفاضته المحققين، في مرحلة ما، إلى أسلوب الاغتيالات. انه بذلك يتيح لعدوه، القوي والمرتب، أن يستخدم هذا الأسلوب على أوسع نطاق، وبما لا ينسجم مع مصلحة الطرف الذي يبادر إلى استخدامه، ولا، حتماً، مع توقعاته وحساباته. ينطبق هذا الأمر على استخدام التعبئة المذهبية وسيلة لحشد متضررين والزج بهم في ساحة المعركة بأقصى الامكانية والاندفاع. سوف ينقلب هذا العامل إلى نقبضه، لجهة النتائج، اذا فعل الخصم ذلك وكانت الاعداد التي يستطيع الدفع بها أكبر، وكانت

وسائله، لتحقيق ذلك، أوسع وأفضل. فكيف إذا كان العدو يُعول، في الأصل، على سلاح الفتنة المذهبية وسواها، لتحقيق معظم أهدافه أو بعضها.

في ما يتصل بالأهداف الفرعية، فإنه عندما يستشري الاهتمام بها وتدفع إلى المراتب الأولى، فإن تبدلاً مَخلاً في الأهداف والوسائل يحصل على حساب صحة المعادلة التي تحكم السياق العام. من الطبيعي، مثلاً، ان تحاول جهة ما تقاتل عدواً خارجياً (خصوصاً) ان تستخدم كل إمكانياتها وإمكانات البلاد في المعركة ضد هذا العدو: السياسية والعسكرية والاقتصادية والديبلوماسية... بديهي ان الإمساك بالسلطة، في مثل هذه الحالة، سيوفر فرصاً ومميزات لا يُستغنى عنها: لتقليص الخسائر وتحقيق وتقريب الانتصار. لكن عندما يصبح الإمساك بالسلطة هدفاً قائماً بذاته، فقد يتحول الامر إلى نقبضه. يدور نقاش مشروع الآن (وقبل الآن) بشأن هل ان ما انتهى إليه واقع «السلطة الوطنية الفلسطينية» هو عبء على نضال الشعب الفلسطيني لتحرير ارضه وبناء دولته المستقلة... أم هي في خدمة هذا النضال. إن المصالح (الصغيرة) الموضوعية التي تنشأ في سياق الحدث والهدف الكبير تحتاج إلى رقابة متبادرة ومتواصلة. وهي تصبح اذا ما تجاوزت الحدود، عبئاً لا ينبغي التردد في التخلص منه خدمة للقضية الأم التي يجوز الانصراف عنها إلى أولوية أخرى. لقد حفل التاريخ العربي المعاصر (وغير العربي) بنماذج وتجارب جرى من خلالها استخدام الأهداف العامة من لخدمة أهداف خاصة. استخدام القضية الفلسطينية كان هو العنوان الأبرز في هذا السياق، بالإضافة إلى شعارات الوحدة والاشتراكية والتحرير والسيادة والتنمية والديموقراطية...

ليس هذا فقط، بل إنه من الواجب، في مجرى الكفاح الوطني التحرري، ان يُطالب الذين يشغلون المواقع المقررة بأن يحسنوا صياغة الشعارات وتحديد المراحل واختيار أكثر الممارسات ملاءمة وخدمة لهدف المضي في المعركة حتى الانتصار النهائي. فإذا لم يفعلوا، فليس من الجائز تحت أي ذريعة، التهاون مع أخطائهم وفنوياتهم وسوء أدائهم. تصبح هذه المسائل البديهية اليوم شديدة الحساسية والأهمية بسبب ما يكتنف الصراع من تعقيد وتفاعلات محلية وخارجية، ومن تداخلات ومصالح وفنويات سياسية وأمنية واقتصادية خاصة وعمامة، ومن أسلحة وأساليب قديمة وحديثة، دينية ومذهبية... انها حرب، بل حروب، خطيرة تلك دور الآن في منطقة الشرق الأوسط بهدف استئجابها، وإحكام السيطرة وتعميمها، من قبل المستعمرين واتباعهم المحليين، على مصارفها ومقدراتها وثرواتها. وهي حرب طويلة قد تمتد لعقود وعقود إذا ما سارت الأمور على الوتيرة الكوارثية الراهنة.

لا شك في أن التصحيح والتجويد هما عاملان أساسيان من مقومات الصمود اليوم والانتصار غداً. لن يحصل ذلك من دون بلورة وإرساء ثقافة نقد مسؤول ومكافح ومنهجي. هذا النوع من النقد هو جزء منتم من المعركة ومن مستلزمات انتصارها. وهو نقد لا تحتاج ممارسته إلى استئذان أحد أو توقع ثناء وتشجيع ذوي القرار (فضلاً عن توقع استيائهم وقمعهم)! لقد تهاوت «الإمبراطورية» السوفياتية، مثلاً، خلال أيام. كان أحد أبرز أسباب انهيارها منع وقمع النقد في المجتمع والحزب على حد سواء!

لقد درجت العادة على إشهار سيف التشكيك والتخوين بالنقد والناقد من قبل «منققي» السلطة و«مطوعيها» ممن يستسهلون الهتاف والتشبيح والاستهبال. هذا ثمن معروف: رضا السلطان لم يكن أبداً، مرادفاً لرضا الضمير! لذلك تم وصف نقد الأخطاء الذاتية بـ «الجهاد الأكبر» بالمقارنة مع «الجهاد الأصغر» ضد أخطاء الآخرين. وكان قائد الثورة «البلشفية» لينين قد توقع من رفاقه ممارسة «النقد والنقد الذاتي» أداة لتصحيح الأخطاء. غير أن خلفه ستالين قد بكر في واد هذا المبدأ التنظيمي والقيادي المهم (ومعه واد مئات الآلاف من أعضاء الحزب) الذي لم يتح للينين أن يضع له الآليات والضوابط التطبيقية الضرورية (ولا حاول أو نجح أحد سواه من بعده).

أمام هذا الكم الهائل من الأخطاء والتحديات ستكون المعاناة مضاعفة والخسائر مخيفة ما لم يكن التصحيح بالنقد أحد أبرز أدوات المواجهة وأحد أفضل أسلحتها.

* كاتب وسياسي لبناني